وقال آخر اعطني ماءً زلالاً وهواءً جيّدًا نقيًّا فانهما يغنياني عن سائر الأدوية في معالجة الاسقام

نعم ليس بالهواء وحدهُ يحيا الانسان لكن الهواء الجيّد النقي اعظم معين لهُ على الحياة لانهُ يولّد فيهِ دمًا جيّدًا يسهّل هضم الطعام ويقوت اعضاء الجسم ويقوّيها . فينبغي ان يحرص الوالدون والمربّون على تعهّد الحجرة التي ينام فيها الاولاد ويُربّون وان يفتحوا كواها مرةً كل يوم على الاقلّ ليتجدد هواؤها الساكن وتنفذها اشعّة الشمس وان يُعنَوا ايضًا بتنظيفها وتعديل درجة الحرارة فيها وتقدير اتّساعها على نسبة عدد الاولاد المقيمين بها

اما الكتاتيب والمدارس فيحسن ان تكون في ضواحي المدن لا في وسطها وأحسن من ذلك ان تكون في الارياف والاماكنة النزيهة البعيدة عن غَمَق المياه وابخرة المستنقعات وما يترتب على ذلك من فساد الهواء وان يكون لها ساحات واقيةٌ رحبة او جنائن متسعة ليسهل على الاولاد ان يلعبوا فيها عدوًا وقفزًا وهلمَّ جرًّا

ستأتي البقية

الدرة اليتيمة

حضرة الافاضل اصحاب مجلة البيان

اطلعت على الجزء الثالث من مجلتكم الغرّاء فاذا فيهِ بحث عن الرسالة المسماة بالدرة اليتيمة تأليف عبد الله بن المقفع المطبوعة حديثًا في بيروت مصححةً بقلم هذا العاجز فتثبّت هذا البحث لعلّي اجد فيهِ شيئًا يتعلق بعنآني في طبع هذه الرسالة وتصحيحها كما رأيت في سائر الجرائد العربية وكما يجب الانسان ان يرى صنيعهُ مقدورًا قدرُه وتعبهُ موفًّا أجرُه فلم اسقط هناك الا على انتقادٍ

طويل عريض اكتفي فيه من تقريظي بمجرد السكوت عني ووجد اعظم مساعدة لي عدم التعرّض لذكري كانما قضت بهذا الاغضاء حقوق الصداقة وان كانت هذه الحقوق لم تبلغ حد التجاوز التام عن كشف الحقائق العلمية اذ لم يكن لعالم ان يتخذ على العلم صديقاً وما كنت وايم الله لاجهل مقدار هاتيك النعمة واغمط ذلك الجميل لو كان اغفال اسمي مما يغنيني شيئاً عند القرآء او يعمّي على الناس كوني انا مصحح تلك الرسالة وناشرها على عهدتي ولكن حيث كانت مصححة بهذا القلم القاصر كما هو مبين في صدرها كان الانتقاد على ما قيل انهُ فرط فيها من السقطات موجهاً اليَّ واصبحت تبعة هذه الاحوال السيئة في الرسالة مع مرورها عليَّ اثناء التصحيح عائدة عليَّ وقد حدّقت في هذا الانتقاد لعلي اقف على عذرٍ تحبون ان تؤاخذوا به وقوع هاتيك الفرطات على يديَّ كأن يقال انني احببت المحافظة على الاصل مثلاً او اخترت الوقوف عند حدّي دون التصرّف بكلام مثل هذا الكاتب النبيه فوجدت العذر كلهُ عبارة عن عدم التصريح باسمي وهو مفهوم ولو لم يصرّح به البيان فاصبحت انا المسؤول وحدي عن تلك الغلطات وحقَّ عليَّ هذا الجهل المفرط في اللغة

وكنت اخضع لحكم البيان لأني والحمد لله ممن لا يدعون العصمة وممن يتباهون بمعرفة قصورهم وممن يعتقدون انهُ لا يوجد كتاب سالم من الخطأ ولا يتنزّه كاتب ولا مؤلف عن السقوط وممن يقولون

ومن ظنَّ ممن يلاقي الحرو ب ان لا يصاب فقد ظنَّ عجزا

لولا ان آراء البيان لم تجئ موافقةً لوجهة آرائي فلم أرَ موجباً لقبول ذلك الحكم بدون اعتراض ولا استئناف ولا اعادة محاكمة فاحببت ان ابين لحضرتكم وجهي واصرّح لكم برأيي معتقدًا انهُ لما كان جلّ قصدكم فائدة النقد واستخراج بريق الحقائق من احتكاك الآراء لم يكن الاخذ والرد في هذا المقام مما يكدر صفاء الودّ الذي بيننا فاقول

قابلتم في الاول بين كتاب كليلة ودمنة ورسالة الدرة اليتيمة فذهبتم الى ان عبارة ابن المقفع في كليلة ودمنة اخلص الفاظاً وأنقى ديباجةً وانصع الوانًا وأشدّ انسجاماً مما هي في الدرّة التي كثير من كلامهِ فيها غير خالص من التعقيد صعب الاستخراج غير نضيج الخ. وان السبب في هذا التباين مع كون النسج في الكتابين واحدًا هو تداول الايدي لكليلة ودمنة دون الدرة فكان مثلهُ برأيكم مثل الدينار الذي كثر التعامل بهِ حتى ازالت الايدي حُرْشتهُ وعاد املس ناعماً قلتم وذلك ان كليلة ودمنة رُزق من الشهرة ما لم يرزقهُ كتاب في بابهِ وكثرت بهِ عناية العلماء والادباء فما منهم الاّ من انتسخهُ او استنسخهُ فكان الناسخ من اهل الذوق والبصر بالانشاء اذا رأى فيهِ منقفاً ازالهُ او أوَدًا اقامهُ فلم يغادروا فيهِ عبارة نافرة ولا لفظة قلقة ولا تركيباً ثقيلاً بحيث انهُ على تمادي الزمن تمَّ تهذيبهُ وتنقيحهُ قلتم والذي يدلك على صحة هذا القول انك تكاد لا تجد نسختين تواطآن منهُ على لفظ واحد حتى ان دساسي كان بين يديهِ سبع نسخ كل واحدة مباينة للأخرى وان هذا مما يدلّ على فضل الكتاب ولا يغض من قدر معرّبهِ شيئاً اذ الكلام لا يزال كلامهُ والاسلوب اسلوبهُ

فهنا اجد في رأيي بعض الاختلاف عن رأيكم اما من جهة شهرة كليلة ودمنة وارتياح العلماء والعظماء اليهِ فما لا يختلف فيهِ اثنان واما اتمام تنقيحهِ وتهذيبهِ بكثرة انتساخهِ واستنساخهِ على ايدي اهل البصر بهذه الصناعة حتى ازالوا منهُ كل المناقف وان دليل ذلك عدم تواطؤ نسختين منهُ على لفظ واحد فلا نخالف فيهِ ايضاً ولكن كون ذلك لا يغض من قدر المعرّب اذ الكلام لا يزال كلامهُ ففيهِ نظر لأن الكتاب الذي تداورهُ الاقلام بالتبديل والتنقيح الى حد ان لا تتفق منهُ نسختان على لفظٍ لجدير بان لا يبقى نسج صاحبهِ وان لا تصحّ نسبتهُ اليهِ ولا ندري كيف يعرف مقدار علم المؤلف ان كان العلماء لا يتركون لهُ غلطةً حتى يصلحوها ولا موضع ركاكةٍ حتى يسدّدوهُ نعم ان

الكتاب في حدّ ذاتهِ يكتسب رونقاً وبقاءً لكن يصحّ ان يقال فيهِ حينئذٍ انهُ قد شورك في تأليفهِ واجتمعت القرائح على تنقيحهِ فيفقد من خلوص نسبتهِ لصاحبهِ وتجهل حقيقة امرهِ وربما بقيت المسحة العامة ظاهرة عليهِ وكان الاسلوب غير متنكّر لكن لا يعرف في الحقيقة مبلغ تدقيق المؤلف والامانة تقضي ابقاء الشيء على اصلهِ والاكتفاء من التصحيح بالضروري للمخالف للقواعد المردود بالبداهة ضنًّا بمقام المصنفين دون التلاعب بتصانيفهم والتداول بالحذف والتبديل وتحريف الكلم عن مواضعهِ واختيار جملةٍ على اخرى ونسخ عبارة للاتيان باحسن منها فكل ذلك مخالف للامانة بارز عن ظل العدالة لأنهُ كما لا يجوز ان يُبخس احد حقهُ فلا يجب ان يُنحَل احد فضلٍ سواهُ ولا ينبغي ان يفهم من هذا وجوب ابقاء الغلط في كتب السلف مزلّة لمن اقتدى بهم كلاَّ بل هنالك فرق عظيم بين تصحيح غلطٍ فاضح وتقويم أودٍ واضح وبين العدول في كل مكان عما هو حسن الى ما هو احسن وما هو فصيح الى ما هو افصح واجازة التصرف بثمرات عقول القوم واوضاع قرائحهم كيف عنَّ للبال وخطر في الذهن بل قد رأينا الكثيرين من اهل العلم وفاذ البصر تمحّضاً في الامانة ينتسخون الكتب القديمة او يطبعونها غير متعرّضين لتبديل ولا لتعديل بل ربما مروا بالهفوة او محل النظر فاشاروا اليهِ بانهُ ورد (كذا) وهم غير عاجزين عن اصلاحهِ وكثيرًا ما يرد في الكتب بياض في الاصل فيقونهُ على كيانهِ مع امكان اللحمة احياناً بين الجملتين وما السبب فيهِ الا توقيرهم لآثار الاولين وتنزيهها عن مد الايدي اليها بما يخطر للحاضرين وقد اطلعنا على جملة من الكتب المطبوعة في اوربا ومصر تذكر الروايات المختلفة وتدقق في ايرادها جميعاً على وجوهها مع ان الفرق الذي يكون بينها يسيرٌ ذلك محافظةً على الوارد كما ورد وهم في هذا اشبه بمن يعثر على اثرٍ عاديٍّ قديم ولو كان فيه بعض التهشيم فيبقيهِ على حالهِ محافظةً على قدمتهِ وضنًّا بتاريخهِ عن الشبهة والكتب القديمة مثل الآثار

القديمة ان اعثورتها الانامل بالتغيير والتزيين فقدت قيمتها التاريخية وربما ادخلت لغة محدثة في لغة قديمة بواسطة هذا التصرّف فضلاً عنا ما كنا نريد تحقيقهُ ولم تكن في ذلك خدمة لتاريخ الادب ثم ان تشبيه البيان تداول الايدي لكتاب كليلة ودمنة وخروجهُ بعد ذلك تام التهذيب بالدينار الذي صيرتهُ كثرة التعامل بهِ املس ناعماً لا نظنهُ ينطبق على المقصود لان المراد ان الكتاب انما ازداد بذلك جمالاً وغلا قيمةً والدينار الاملس الناعم ينقص من قيمتهِ بقدر نعومتهِ وترفضهُ جهابذة الصيارف وفي العربيّ والبيان سيد العارفين يقولون دراهم حُرْش اي جياد خُشُن فالاحسن بالدينار ان يكون احرش من ان يكون املس

واما كون ما جاء في الدرّة من السقم والاضطراب انما ورد من قبل النساخ فلا ادافع عن ذلك لأن التحريف للنسخ نسيب وخليل ولكن لما كان لا يدرى بالتمام ما هو الصادر عن النسّاخ مما هو عن المؤلف الذي هو نفسهُ ايضاً ليس بمعصوم كان لا يجوز للانسان التسرُّع في الحكم وبناءً على هذا اكتفيت من اصلاح الخطأ بالقدر الذي ظهرت الرسالة فيهِ والله وحدهُ يعلم مكان الاصل على انني اعتقد ان كلام ابن المقفع في الدرّة لا يمكن ان يكون نظير كلامهِ في كليلة ودمنة سهولةً وانسجاماً اذ شتان بين المقامين والكلام في القصص والحكايات والامثال غير الكلام في مثل موضوع الدرة من الانشاء المحض

ثم انتقلتم الى ذكر الغلطات التي جوزتم امكان صدور بعضها عن الطبع فقلتم ان « المتخل في آرائهم » من قولهِ « ان الذي تجد في كتبهم هو المتخل في آرائهم والمتنق من احاديثهم » يجب ان يكون المتخل بالخاء المعجمة وكنا نظن ان مثل هذا مما لا ينبغي التنبيه على كونهِ غلط طبع فانهُ مهما كان المصحح من الجهل باللغة فلا يغيب عنهُ كون تلك اللفظة بالخاء المعجمة لا بالحاء المهملة خصوصاً مع وجود المنتق بازائها واما تبديل لفظ « في » بلفظ « من » فلا نراهُ

ضروريًا ما لم يقم دليل على ضرورته

ثم اعترضتم على قوله « في تحرير صنوف العلم وتقسيم اقسامه وتجزئة اجزآئها وتوضيح سبلها وتبيين مآخذهم » من ان هذه المخالفة في صيغ الضمائر لا وجه لها بل منها ما يفسد المعنى والوجه ايرادها جميعاً بلفظ التذكير والافراد عودًا على العلم فهنا ايضاً لنا جواب وفي طيّ الجواب اعتراض وذلك اننا كما قلنا لم نلتزم اعلآء طبقة انشآء ابن المقفع وهو كما قال رئيس البلاغة وامير الكلام ولكننا اجتهدنا ان لا يقع في كلامه ما هو خلاف القواعد العربية وليس في هذه الجملة شيء مخالف للقواعد لأن لكل ضمير مرجعاً يعود اليه معروفاً بالقرينة وحيث لم يكن ثمة خطأ لم تبقَ حاجة الى ابدال (مآخذهم) بمآخذها وابدالها كذلك ليس بعجز ولا هو من الاسرار التي لا يدركها الا الخاصة نعم لو قيل مآخذها لكان اولى واحسن في النسق ولكن كما قلت قلت كما رأيت ولم اذهب في التصحيح ورآء اصلاح الخطأ الصريح اما اعتراضي على الاعتراض فيما يقتضيه قولكم من وجوب التزام المفرد والمذكر في الضمائر المذكورة من ان تصحيح العبارة « وتقسيم اقسامه وتجزئة اجزآئه » فلا نفهم حينئذٍ ما هو وجه التكرار بالمعنى الواحد حال كوننا نظن ان مقصد المؤلف قسمة العلم الى اقسام وكل من اقسامه الى اجزآء فعاد ضمير اقسام الى العلم وضمير اجزآء الى اقسام ليكون في كلامه شيء من التنويع والله اعلم

ثم ذكرتم عند قوله « من العجب ان يُبتلى الرجل بالامارة فيريد ان ينتقص من ساعات نصبه وعمله فيزيدها في ساعات دعته وشهوته » ان قوله من العجب لا معنى لهُ ولا مما فيه عجب لان اكثر الناس على هذا السبيل وان الاظهر ان تكون من العجز بمعنى ضد الحزم الخ والذي يلوح لنا خلاف ما رأيتموهُ فالمؤلف يتعجب من كون بعض الناس يُبتلى بالامارة فيحاول ان يتاهى عن عملها وينتقص من ساعات نصبها ليزيدها في ساعات دعته حال كون الامارة

ظرفاً لا يسع غيرها هذا بدليل ما جآء بعدُ من قولهِ «وانما الرأي لهُ والحق عليهِ ان يأخذ لعملهِ من جميع شغلهِ فيأخذ من طعامهِ وشرابهِ ونومهِ وحديثهِ ولهوهِ» وكلهُ يفيد ان عليهِ تقديم عملهِ ان ابتُلي بالامارة على كل عمل والاخذ لها من كل شغل فكيف لا يكون الاخذ منها لغيرها داعياً للعجب ولم يظهر لنا الى الآن لماذا لا يوجد محل للتعجب في هذه الجملة

ثم ورد في صفحة ١٣ «لئلا ينتشر من ذلك ما يجترئ بهِ سفيه او يستخف لهُ شأن» فقلتم لا معنى للشأن هنا والصواب «شانئ» فهب ان الشانئ هنا اسدّ من الشأن فهل يكون الشأن غلطاً و «يستخفّ» مبنيٌّ للمجهول خصوصاً اذا تمّمن القارئ فيما يريدهُ القائل من عدم تسهيل العذل الا لاهل السن والعقل حفظاً للهيبة والوقار

اما اعتراض «شُغلت» المتعلق كلهُ بتلك الضمة فما كان اولى البيان بتركهِ حملاً لهذه الضمة على سقطة طبع من مرتب الحروف وقياساً لها على هفوات أُخر وقعت بالطبع ايضاً والنسخة الاصلية هي عندنا تشير الى حقيقة ما تقول

واما تصحيح قولهِ «لا يلومنَّ الوالي على الزلة من ليس بمتهم على الحرص على رضاه» بان الصواب استبدال لفظ «على» بلفظ «في» فلا نظنهُ بهذه الدرجة من اللزوم ومع قلة بضاعتي في اللغة اظن هذا الاستعمال وارداً وفي لسان العرب يقول «وأوهمهُ ادخل عليهِ التهمة اي ما يتهم عليهِ» وكان يمكنهُ ان يقول ما يتهم فيهِ

كذلك اصلاح «لا يعرفنّك الولاة بالهوى في بلدة من البلدان» بكون الاولى ان يقال بلد من البلدان فكان الاولى ان يظن انهُ سهو من الناسخ الاصليّ لم يجد المصحح ضرورةً داعيةً لتغييرهِ لعدم اخلالهِ بالمعنى لا سيما وانهُ يقول في صفحة ٢٥ من الرسالة «اما عن بلد من البلدان او ضرب من ضروب العلم» فانت ترى ان الخطب يسير فضلاً عن ان معرفة كون بلدة تجمع على

بلاد لا على بلدان ليست من صعاب المسائل وبعد ذلك فياترى لو قلنا في مدينةٍ من البلدان فضلاً عن بلدة حال كون الجمع من غير لفظ المفرد فهل يكون ذلك غلطاً

واما ما ورد عند قولهِ « لا تحضرن عند الوالي كلاماً لا يعني ولا يؤمر بحضورهِ الا لعنايةٍ بهِ او يكون جواباً بالشيء سئلت عنهُ » من ان الكلام فيهِ اضطراب الخ فلم نعلم كيف اصلهُ كما قلتم ولذلك ابقيناهُ على حالهِ اجتناباً للتصرّف بكتاب الرجل بما ربما لم يكن هو المطابق للاصل واما عدم جواز « جواباً بالشيء » فلم نفهم سببهُ والذي يبقى في ذهني مما تعلمتهُ في المدرسة وان كان طال العهد بهِ وحالت الاشغال دون هذه المطالعات ان البآء تقع موقع عن فان قيل جواباً عن الشيء (كذا) لم يكن عليهِ غبار كما قيل فسَلْ بهِ خبيرًا

ولا تسألوني بالنسآء فانني خبيرٌ باحوال النسآء طبيبُ

اما اعتراضكم على قولهِ « اذا قال لك السائل ما اياك سألت او قال لك المسؤول عند المسألة يعاد لهُ بها دونك » فسبحان من جل عن السهو نظن انكم سهوتم عن تتمة الجملة فاشكل عليكم وهي قولهُ « فأجب » ورآء كلمة « دونك » فهي مقول القول الثاني ومع الانتباه اليها لا يبقى محل للاعتراض

واما « يستزلهُ » في النسخة عندنا « يستنزلهُ » كما ظننتم ولو لم تكن سقطة طبع لما تحملنا لها جواباً اذ يعلم الله اننا لا نقصد المغالطة وانما جل قصدنا اننا لم ندع في الرسالة ما يقال لهُ في العربية غلط فاما تركنا بعض الجمل التي كان يمكن تنميقها على الوجه الفلاني فلسنا باوصيآء على ابن المقفع لنصلح لهُ كتبهُ من هذه الجهة خصوصاً وانهُ لا يوجد مؤلف مهما علا كعبهُ الا وتجد في عباراتهِ ما يمكن تبديلهُ باسدّ منهُ فهل نغير على كتب السلف ونمحو ونثبت ونبدّل كما شئنا بدعوى ان هذا لا يليق بمقام المؤلف وهذا لا تُصوَّر صدورهُ عن قلم الكاتب ولا نكتم العجب من كونكم من جهةٍ تقولون ان كثرة التبديل في كتاب كليلة

ودمنة صيرتهُ الى ان النسخة الواحدة منهُ لا تطابق الاخرى وان ذلك لا ينقص من قدر معربهِ ومن جهة اخرى تقولون انهُ لو عاد السلف وعاينوا ما صارت اليهِ مصنفاتهم من صنوف الجدع والصلم لتمنوا انهم لم يجروا فيها قلماً فالتغير سواء كان الى اعلى او الى ادنى لا نحسبهُ جائزًا في كتب السلف واما كون « ذهاب الكتاب جملةً بداهيةٍ من نوازل القدر وضياع فضل مؤلفهِ وما يرجو ان يُبقي به من جميل الاثر لاهون على قلبهِ من ان يُنشر بعدهُ بين ايدي الناقدين » فنخال فيهِ مبالغة أفلا ترون ذهاب فائدة كتاب بجملتهِ بجريرة ضمة او كسرة مخالف للنسبة بين النفع والضرر وان النفع المترتب على كتاب برمتهِ اعظم من الضرر المتاتي من بعض هفوات يمكن للقارئ البصير اصلاحها بسهولة وانهُ ان كان كل عمل وقع فيهِ اقل نقص فالعدم اولى بهِ من الوجود لزم ابطال الاعمال باسرها اذ ليس منها ما يطمع طامع في كمالهِ نعم ان وجود ٩٠٠ غلطة في كتاب لا يتجاوز ٣٠٠ صفحة مما يوجب التحذُّر من مطالعتهِ ويدعو الى الاسف على حالتهِ لكن لا نعتقد ان طبعة درّتنا هي التي استحقت تلك المناحة المعقودة في آخر الانتقاد

شكيب ارسلان

قلنا انّا ليعزّ علينا ان نرى ما نشرناهُ من النقد على هذه الرسالة قد ساء اكرم صديق علينا واعظمهم حرمةً عندنا على حين لم يكن ما اوردناهُ من المآخذ موجهًا اليهِ ولا في اعتقادنا انهُ هو المطالَب بتَبِعة تلك الأغلاط وان ألزَمها نفسَهُ وحَسْبُنا لإزالة عتبهِ أن نخرجهُ من تلك التبعة ثم نعود الى الكلام فيما استظهر بهِ للخروج منها من طريق الحُجّة لا نتوخى في ذلك الا ما اشار اليهِ من « استخراج بريق الحقائق من احتكاك الآراء » وفي مأمولنا ان لا يتمثل لهُ قولنا صادرًا من جانب القلب ولا يبرز لهُ في غير لونهِ من الاخلاص ومعاذ الله ان يكون مثل هذا مما يصل الى مكان الذمة فيفسدها بل الذي نتيقنهُ أنّا واياهُ اعوانٌ في نصرة الحقيقة حيث كانت. شركاء في الذود عن حياض العلم

ولو بالأخذ لهُ من انفسنا لا نترضنا في ذلك أثرةٌ ولا يجذب أعنتنا الميل مع الهوى

أمّا ما عرّض بهِ من امر تقريظهِ قياساً على ما رأى «في سائر الجرائد العربية» فنعيذهُ ان يكون ممن يمتدّ بما رأى من ذلك ويعتقد انهُ بمثلهِ يرى صنيعهُ مقدوراً قدرهُ وتعبهُ موفياً أجرهُ» حالة كونهِ يعلم ما ألفتهُ تلك الجرائد من هذه العادة في كل ما يُهدَى اليها حتى صار ذلك سُنّةً لها معروفة وسبيلاً مطروقاً وصار كل من اهدى اليها كتاباً او قصيدةً لا يتوقع بعد ذلك الاّ أن يرى فيها عبارات الثنآء والاطرآء مما هو حريٌّ بأن لا يُستدَلّ منهُ على حقيقة مدحٍ ولا فضيلة احسان بل اذا اعتبرت هذا الصنيع حقّ اعتبارهِ وجدتهُ لا يخلو من اجحافٍ بحقوق العلم والعلمآء واضاعةٍ لكثيرٍ من اتعاب المجتهدين وفضائل المحققين اذ تستوي عندهُ الحسنة والسيئة ولا يظهر للراجح فضلٌ على المرجوح ولنا في هذا المعنى كلامٌ سنعود اليهِ في غير هذا الموضع

وبعدُ فلو كان هذا الكتاب من تأليف الامير أو من تأليف واحدٍ من ابنآء العصر استعان بديباجة الامير واسلوبهِ حتى خرج الكتاب على هذه الصيغة لكان في ذلك ما لا يجوز اغفالهُ بل كنا ولا ريب من اول المثالين بهِ ومن اسبق الناس الى تقريظهِ والإشادة بمحاسنهِ وقد رأى كل من وقف على كلامنا في هذا الكتاب أنّا لم نقصّر في تقريظ ابن المقفّع بما لم يبلغ اليهِ غيرنا ولا عرّف الكتاب وقدر مؤلفهِ تعريفنا ولكن قُصارَى ما ذكر الامير عن نفسهِ فيهِ انهُ صححهُ بقلمهِ وانت خبيرٌ بان التصحيح في مثل هذا لا يكاد يُفهَم منهُ الا تصحيح الطبع وتطبيقهُ على نسخة الاصل وليس هذا بالامر الذي ينبغي ان يُحرَص على ذكرهِ والتنويه بهِ ولا مما يُعَدّ اغفال اسم الامير فيهِ نقصاً في جنب ما لهُ من الفضل والشهرة في عالم الادب ولا سيما وإنّا شفعنا الكلام على هذا الكتاب بما علمت من المآخذ فحسبنا ان صرّحنا باسم المصحح ان يتوهم من لا علم لهُ

بحامل النقد ان كل تلك الأغلاط منسوبةٌ اليهِ وحينئذٍ نُضطرّ الى ان نلتمس لهُ الأعذار على نحو ما اشار اليهِ فتكون الاساءة في التصريح باسمهِ اعظم من الاحسان في الاعتذار عنهُ

على ان من راجع كلامنا هناك واطّلع على ما ذكرناهُ في المقابلة بين هذه الرسالة وكتاب كليلة ودمنة يرى صريحاً اننا نسبنا كل ما وقع فيهما من التبديل الى النسّاخ وما ذكرنا ذلك افتئاتاً على النساخ ولا ميلاً الى جانب الامير ولكنهُ الواقع الذي لا لَبس فيهِ ولذلك لم يجرِ في خاطرنا قطّ ان يكون الامير هو المسؤول عن كل ما وقع من ذلك في نسخة الكتاب والمكلَّف ان يردّ كل عبارةٍ طرأ عليها تبديلٌ او تحريف او نقص الى ما كانت عليهِ وكيف لنا ان نفعل ذلك وما علمنا ان الامير أُوتي علم الغيب حتى يتكهن على هذه المواضع كما انهُ لم يخطر في وهمنا قط ان على مصحح الطبع ان يسدّد عبارة المؤلف ويقيم ما فيها من الأَوَد والاّ كان ذلك من جملة ما انكرناهُ ونددنا بهِ من التصرف في آثار المتقدمين اذ من فرض المتأخر ان يدع القديم على قِدَمهِ ولو كان ظاهر الزيغ وليس لهُ ان يتحكم فيهِ برأيهِ لجواز ان يبعد بالكلام عن اصلهِ ويطمس على الدليل الذي ربما يقود غيرهُ الى اصحّ مما ذهب اليهِ. وعليهِ فما توهمهُ الامير من ان «الانتقاد على ما فرط في هذه الرسالة من السقطات موجّهٌ اليهِ وأن تبعة هذه الاحوال السيئة فيها عائدةٌ عليهِ» ليس في محلهِ ولا في كلامنا ما يشير اليهِ الاّ ان يقول ان تلك الاغلاط كلها من اغلاط الطبع التي هو مسؤولٌ عنها وان النسخة التي اخذ عنها بريئةٌ منها وهو خلاف ما صرّح بهِ في غير هذا الموضع وما دلّ عليهِ صنيعهُ في هذا الردّ مما سيتضح باجلى بيان

اذا فرغنا من ذلك فلننظر فيما اشار اليهِ الامير من «الاعتراض» على أحكام البيان «واعادة المحاكمة» فيما اخذناهُ على هذه الرسالة من مواضع

النقد . فأول ما اوردهُ من ذلك انكارهُ لما ذهبنا اليهِ من أن ما طرأ على كتاب كليلة ودمنة من التبديل لا ينضّ من قدر معرّبهِ . وهذا كما تراهُ خارجٌ عن الدعوى التي يريد « اعادة المحاكمة » فيها ولكن لا بأس من مجاراتهِ عليهِ ايضاحاً عن الحقيقة . فانهُ يقول ان الكتاب الذي تتعاورهُ الأقلام بالتبديل والتنقيح الى حدّ ان لا تتفق نسختان منهُ على لفظ لجديرٌ بان لا يبقى نسج صاحبهِ الى آخر ما ذكرهُ . ومقتضى هذا الاعتراض انهُ يفرض ان التبديل الذي اشرنا اليهِ قد عمّ كل عبارةٍ في الكتاب حتى صارت كل نسخةٍ منهُ غير الاخرى وهو من المحال كما لا يخفى والاّ لم تبقَ تلك النُسَخ نُسَخ كتابٍ واحد . وبعدُ فلا يذهب على الامير أن الكلام هنا في عبارة ابن المقفع وهو سيّد من كتب وأنشأ فلا يحتمل ان يكون في كلامهِ من موجبات التبديل والتنقيح ما اذا صُحّح يعدل بالكتاب عن صورتهِ حتى تتنكر ديباجتهُ جملةً ويصبح غير ما كان . أوَلا يرى الامير ان تبديل كلماتٍ أو عباراتٍ معدودة بين نسختين من كتابٍ واحد كافٍ لأن تصير بهِ النسختان غير متفقتين على لفظٍ واحد وان اتفقتا فيما بقي وهل يكون مثل ذلك قاضياً بان « لا يبقى الكتاب نسج صاحبهِ ولا تصح نسبتهُ اليهِ » والاّ فكيف « تبقى المسحة العامّة ظاهرةً عليهِ والاسلوب غير متنكر » كما قالهُ بعد ذلك

أما قولهُ « ولا ندري كيف يُعرَف مقدار علم المؤلف ان كان العلماء لا يتركون لهُ غلطةً (كذا) حتى يصلحوها ولا موضع ركاكةٍ حتى يسدّدوهُ » الى آخر الحجّة فهذا لا يمنع ان يكون ما ذكرناهُ عن هذا الكتاب واقعياً كما وصفناهُ والامير غير منكرٍ لهُ « ويصحّ ايضاً ان يقال حينئذٍ ان المؤلّف قد شُورِك في تأليفهِ واجتمعت القرائح على تنقيحهِ » فان كل ما ذكرهُ في هذا المعنى لا يمتنع شيء منهُ ولا جاء في كلامنا ما يخالفهُ ولكن الظاهر ان الامير اورد هذا كلهُ حتى ينتهي منهُ الى قولهِ « والامانة تقضي بابقاء الشيء على اصلهِ

والاكتفاء من التصحيح بالضروري » الى آخر ما قالهُ واطنب فيهِ وحاصلهُ انهُ ينكر صنيع الذين تعمدوا التبديل في عبارة كليلة ودمنة وانهُ لا يجيز لنفسهِ ان يفعل مثل ذلك في عبارة الدرة وهو ما لم يخالفهُ فيهِ احدٌ ولم يرد في كلامنا المانعُ الى استحسان ما فعلوهُ وان ازداد الكتاب بذلك حسناً » واكتسب رونقاً ونقاءً » ولم نتهم الامير بانهُ فعل فعلهم ولا لمناهُ لانهُ لم يفعل ولا أجزنا التبديل في شيءٍ من كتب السلف كما ترى كل عبارتنا ناطقةٌ بهِ وهو المعنى الذي يرجع اليهِ كلامنا هناك باسرهِ والذي جرَّ الى هذا البحث من اصلهِ فما ندري بعد ذلك ما المراد بهذا التطويل المكرر على غير حاجةٍ ولا فائدة

ثم انتقل هنا الى امرٍ آخر وهو تشبيهنا كتاب كليلة ودمنة بالدينار الذي كثر تداول الايدي لهُ حتى صار املس ناعماً فذهب الى انهُ لا ينطبق على المقصود لان المراد ان الكتاب انما ازداد بذلك جمالاً وغلا قيمةً والدينار الاملس ينقص من قيمتهِ الى آخرهِ . فبقي ان نعلم من اين استفاد ان مرادنا هناك الجمال والقيمة وهما ما لا ذكر لهُ في العبارة ولا مما يقتضيهِ سياق البحث لان الكلام انما كان في مجرَّد وصف عبارة الكتاب والمقابلة بين ما كانت عليهِ في اصل التأليف وما صارت اليهِ بعد تداول ايدي النساخ ولم نكن في شيءٍ مما يترتب على ذلك من اللوازم الخارجية . وتُرى لو جعلنا مكان الدينار في التشبيه مفتاحاً من الحديد قد كثر استعمالهُ حتى اخذت الايدي خُشنتهُ هل كان التشبيه في غير محلهِ

وهنا تفرَّغ للدفاع عما انتقدناهُ من ألفاظ الدرّة وهو الامر الذي كنا نودّ لو وقف دونهُ ضنًّا بمنزلتهِ في الادب واعفاءً لهُ من عنتٍ لم يكن يلزمهُ لما اشرنا اليهِ هناك من ان غالب تلك الغلطات مسبب عن النساخ فليس هو المطالب بهِ واذا قدَّرنا ان بعضها من غلط الطبع وانهُ سها عن تسديدهِ فليس ذلك بالمغمز الذي يعاب بهِ انسانٌ ولا يصعب التسليم بهِ على احد لان العصمة لله .

ولكن اذ قد فصل فلم يبقَ لنا مندوحةٌ عن الجواب لا نخرج فيهِ عن بيان الحقيقة ولا نعطي الكلام من المدى الاّ بمقدار ما ينجلي بهِ وجه الصواب

فمن ذلك مسئلة تبديل لفظ المتخل بالمتحل وقد كان من جوابهِ عليها ان مثل هذا لا ينبغي التنبيه على كونهِ غلط طبعٍ وان المصحح مهما كان من الجهل باللغة لا يغيب عنهُ مثل ذلك . قلنا وهو امرٌ لا ندافعهُ فيهِ ولسنا نقول الخلاف ولكن مع تسليمنا بان المصحح يعلم ان هذه غلطة ويعلم وجه صحتها وهي مُثبَتةٌ في الكتاب على الغلط هل يكون ذلك وجهاً لترك التنبيه عليها وهل يقدَّر ان كل من طالع هذا الكتاب تكون منزلتهُ من اللغة منزلة المصحح حتى يعلم صحة ما فيهِ من الغلط فيردّهُ الى وجههِ . والاّ فبأيّ سبيلٍ يتأتى للمبتدئ فهم ما وقع فيهِ مثل ذلك من العبارات وأيّ معجمٍ اذا طلب فيهِ لفظ « انتحل » فلم يجد المعنى الذي يوافق المقام يردّهُ الى « انتحل » حتى يبحث عن المعنى هناك

واما تبديل لفظ " في " بلفظ « من » ومطالبتهُ لنا باقامة الدليل على ضرورتهِ فمرجعهُ أن الامير يكتفي في مثل هذا بصحة التخريج في العبارة بحيث يكون للكلام وجهٌ يخرجهُ عن الغلط في القواعد ولو اختلّ المعنى واضطربت سلسلة النظم ونحن نعلم ان كلامنا في عبارة ابن المقفع كما ذكرناهُ آنفاً فلا نرضى منهُ الاّ بالفصيح المنقّح الذي لا غبار عليهِ فالإعراض عن امثال هذه التخريجات في كلامهِ حتى نسامح لهُ بها بعد ان نُلزمهُ اياها أبرُّ بهِ وأنفى للظِنّة عنا

ومن هذا القبيل مسئلة الضمائر في قولهِ « في تحرير صنوف العلم وتقسيم اقسامهِ وتجزئة اجزآئها » وذهابهُ الى ان تأنيث الضمير في قولهِ « اجزآئها » هو الوجه ليعود على الاقسام . وجوابهُ انهُ اذا كان ينبغي ردّ كل ضميرٍ في هذه العبارة الى صاحبهِ فقد كان الوجه ان يؤنث في قولهِ « اقسامهِ » ايضاً ليعود الضمير على الصنوف كما هو مرادهُ . وذلك أنهُ بعد ان قسّم العلم الى صنوف لم يبقَ معنًى لتقسيمهِ الى أقسام لان اقسام العلم وصنوفهُ شيءٌ واحد ولكنهُ

يريد ان تكون الاقسام للصنوف لانهُ جعل العلم صنوفاً ثم جعل تحت الصنوف اقساماً وتحت الاقسام اجزآء . وانما اضاف الاقسام الى ضمير العلم لدخولها تحت صنوفهِ ودخول هذه تحتهُ اذ كلها من متضمّناتهِ وراجعةٌ اليهِ. وعليهِ فان صحّ ان تضاف الاقسام الى ضمير العلم صحّ ان يضاف ما بعدها اليهِ ايضاً على الوجه الذي اوضحناهُ والاّ لزم ان يؤنث في الكل ليطّرد الكلام على نظمٍ واحد

واما مسئلة تحريف العجز بالعجب فقد ذكرنا من وجهها في محلها ما يغني عن التكرار في هذا الموضع ولكن لا بأس ان نعزّز لهُ المعنى بان العجب انما يكون من الامر المستغرب الذي يُعدَل بهِ عن مقتضى الطبع او العادة وما ذكرهُ المؤلف هنا من طلب الدعة واللذّة امرٌ يميل اليهِ الانسان بطبعهِ لا ينفكّ عنهُ في حال والقيام بمهمّات الاعمال وأعباء الخُطَط تكليفٌ خارجيٌّ وفيهِ من الاهتمام والنَصَب ما يستثقلهُ الطبع ويطلب التفادي منهُ ما امكن . على ان هذه المسئلة ليست مما نصّ عليهِ سيبويه ولا مما نقلهُ الفيروزابادي ولكنها من الامور المشاهدة كل يوم فلينظر الامير ان شآء فيمن حواليهِ من ارباب الخطط هل يجد فيهم من «يأخذ لعملهِ من طعامهِ وشرابهِ ونومهِ ولهوهِ» ... بل لو وجد فيهم واحداً يفعل مثل ذلك لكان هو «العجب» ولسمع من طنطنة الجرائد في تقريظ ذلك الواحد ما لا يسمع مثلهُ في تقريظ ما يهدَى اليها من الكتب والقصائد

واما ما وقع من تبديل الشائن بالشأن في قولهِ «او يستخفّ لهُ شأنٌ» وتصحيحهُ الشأن بيناً يستخفّ للمجهول فلو نظر نظرةً في احد كتب اللغة لأغنتهُ عن ان يتكلف نفي هذه التبعة عن الناسخ او الطابع ليُلحقها بنفسهِ وذلك ان الاستخفاف بمعنى الاستهانة وهو بهذا المعنى لا يُعدّى الا بالبآء فيقال استخفّ بهِ ولا يقال استخفّهُ . وما ندري ما كان الموجب لهذا التمحل في هذه اللفظة وما كان يضرّ الامير لو ردّها الى «مرتب الحروف» كما فعل في التي بعدها

« وقياساً لها على هفواتٍ أُخر وقعت بالطبع ايضاً » كما يقول

ومثل هذا ما أوردهُ في الدفاع عن قولهِ « ليس بمتَّهمٍ على الحرص على رضاهُ » وقد استظهر في ذلك بما جاء في لسان العرب من قولهِ « أدخل عليهِ التهمة اي ما يُتهم عليهِ » حيث جرّ ما بعد يُتَّهم بعلى ولم يجرّهُ بفي . قلنا لكن لو جرَّهُ بفي وقال « ما يُتَّهم فيهِ » كما يقول الامير لم يستقم للكلام معنى لأن هذه الجملة تفسيرٌ للتهمة وهي ليست مما يُتهم فيهِ . وبيانهُ أنك تقول فلانٌ متهمٌ في حديثهِ مثلاً تعني انهُ متهمٌ فيهِ بالكذب فتحذف بالكذب اكتفاءً بدلالة المقام عليهِ ويكون قولك في حديثهِ ظرفاً للاتهام وهو الدليل على المحذوف. ومثلهُ قولك فلانٌ متَّهمٌ في أمانتهِ اي متهمٌ فيها بالخيانة ومتهمٌ في دينهِ اي متَّهمٌ فيهِ بالزندقة وهو استعمالٌ شائع ومنهُ قول المتنبي

وفي اليمين على ما انت واعدهُ ما دلّ أنك في الميعاد مُتَّهَمُ

اي متهمٌ فيهِ بالاخلاف . وقولهُ ايضاً

اعاذك الله من زمانهمِ فانهُ في الكرام مُتَّهَمُ

اي متهمٌ فيهم بالغدر وقس على ذلك . وعليهِ فلو قال في لسان العرب « ادخل عليهِ التهمة اي ما يُتهم فيهِ » بقيت التهمة ظرفاً لتهمةٍ اخرى مقدّرة وهو مما لا يتأتى تأويلهُ ولا تعقُّلهُ فتأمَّلهُ . وبخلافهِ قول ابن المقفع « ليس بمتَّهم في الحرص على رضاهُ » فان التقدير ليس بمتَّهمٍ بالتفريط في الحرص على رضاهُ وهو الوجه الصحيح الذي لا تعسُّف فيهِ وهو مراد المؤلف كما يُستدرَك بادنى لمحة

ويتمشى على ذلك ما اعتذر بهِ عن قولهِ « جواباً بالشيء » حيث ذهب الى ان الباء تقع موقع عن وأورد عليهِ قولهُ ولا تسألوني بالنساء (البيت) فجعل ذلك قياساً وهو من المحفوظات التي لا تتعدى المسموع عن العرب والاّ صحّ ان تقول ذهبتُ بزيدٍ اي ذهبت عنهُ وشتّان ما بين المعنيين . وكذا خلوتُ بهِ وانفردتُ بهِ وكلمتهُ بلسان فلان وقُتِل زيدٌ بعمرٍو وفلانٌ مستغنٍ بما عندهُ

واشباه ذلك مما ياتي فيهِ المعنى بعكس المقصود فيبطل التفاهم . وباليت شعري ما الداعي الى هذا التمحل البعيد على ما فيهِ من الخروج عن مقتضى اللغة ولِمَ لا تقول ان الناسخ او المنضّد كرر الباء والالف من « جواباً » فجاءت العبارة على هذه الصورة وهل أقرب من هذا الى الاحتمال

ثم انتقل الى الاحتجاج عن قولهِ « او قال لك المسؤول عند المسئلة يُعاد لهُ بها دونك » فقال « نظن انكم سهوتم عن تتمة الجملة وهي قولهُ « فأجب » فهي مقولة القول ومع الانتباه اليها لا يبقى محلٌّ للاعتراض » . قلنا ليس محلّ الاعتراض ما ذكرهُ بل الذي نراهُ ان مفعول القول هو قولهُ « دونك » ولذلك اكتفينا بهِ عما بعدهُ ولو جعلناهُ « فأجب » اشكل علينا موقع هذه الفاء في مفتتح الجواب. وأحوَج تسديدهُ الى تقدير وتصوير مما يزيد في طينة الاعتراض بلّة . انما الذي انكرناهُ في العبارة هو ما فيها من اضطراب التأليف واختلال السبك مما قدّرنا ان فيهِ شيئاً من الناسخ فهي من قبيل العبارة التي سبقتها ولذلك اوردناها بلا تنبيه

وبقي ما اخذناهُ على قولهِ « او رأيٍ يستزلهُ منهُ » وهذه سلّم لنا بأن الاصل فيها « يستنزلهُ » قال « ولو لم تكن غلطة طبع لما تمحلنا لها جواباً » وهذه العبارة الاخيرة لم نفهمها والظاهر انهُ يريد ان يقول « لتمحلنا » مكان « لما تمحلنا » لانهُ لم يتمحل لها شيئاً والاّ فقد اثبت ان كل ما تمحل لهُ الجواب مما سبق كان من غلط الطبع وهو ما انكرهُ في تلك الاغلاط كلها واثبت فيهِ العكس اي انهُ من اصل النسخة التي اخذ عنها

وهنا نمسك عن استتمام الجواب على بقية ما جاء من كلامهِ في هذا الموضع مخافة ان تندر من القلم رشاشةٌ تعم سوادها في بياض ما بيننا من الذمّة وهو ما حرصنا على تحاميهِ في هذا الجواب . وفي تصفّح ما تقدّم لنا في هذا الردّ ومراجعة ما ذكرناهُ في اواخر النقد ما يكفل لنا بالانصاف وان لم ينصفنا

الامير والله المسؤول ان يجعل لنا من الحق موقفاً لا نتعداهُ ومن عرفان اقدارنا حدًّا لا نتجاوز مداهُ والسلام على من اتبع الهدى

حل اللغز الوارد في الجزء الرابع

لحضرة الشاعر المطبوع عبد الله افندي فريج

يا مُلغزًا في آسم جنسٍ انتَ افضلُهُ أهديتَ اهلَ النهى درًّا ومَرْجانا
لا زِلتَ بدرًا منيرًا في ذوي ادبٍ ولا بَرِحتَ لعينِ المجدِ (١٦٣)

وقد وردنا حلهُ ايضاً من حضرة الاديب امين افندي ابرهيم الخوجه بالغابة (الشرقية) فاجتزأنا بذكر الاول

لغز

الا يا اهل فضلٍ اخبروني عن آسمٍ جلَّ ذي قدرٍ وشانِ
فلولاهُ لما عمرت بلادٌ ولا فيها رقي ذو صولجانِ
تعظمهُ ملوكُ الارضِ طرًّا ويخشى بأسهُ ربُّ اليماني
خماسيُّ الحروفِ شبيهُ شمسٍ علت في اوجها اسمى مكانِ
فان انجمت اولهُ تجدهُ مع الثاني اشار الى الغواني
وباقيهِ بتصحيفٍ وقلبٍ تراهُ زان اجيادَ الحسانِ
لهُ طرفانِ قد نُظما عقودًا ويُغذَى منهما قاصٍ ودانِ
فمن رام ازدياد الشرح فيهِ ليبدو للمحاجي بالعيانِ
هو الدنيا اذا التشويش فيهِ بدا بالحذف والتحريف ثانِ
فهاك اللغز من عبدٍ شكورٍ وجد بالحلّ يا ربَّ المعاني

عبد الله فريج